السلمي الانصاري ويقال له الفاكه قال الحافظ مغلطاي في شرح ابن ماجه
هذا حديث ضعيف لضعف رواته ومنهم كثير بن عبد الله بن عمرو بن
عوف المزني قال احمد مرة منكر الحديث ومرة لا يساوي شيا والنسائي
والدارقطني متروك وابو زرعة واه وقال الشافعي هو ركن من اركان
الكذب وابن حبان يروي الموضوع انتهى لكن يعضده رواية احمد عن
المغيرة كان اذا اتيته زتاعه ورواية ابي داود عن جابر كان اذا اراد
البراز انطلق حتى لا يراه احد وهو يعني كان اذا اراد الحاجة ابعد لانه
جعل غاية الانطلاق ان لا يراه احد وذلك انما يحصل بالابعاد ذكره الولي
العراقي قال فان قيل هل يحصل بمكان خال وان لم يبعد قلنا نعم
لا يتافى الا في الكنف المعدة ومن الكنف اتخذت ذلك الوقت فلا يحصل
المقصود من ذلك الا بالابعاد

كان اذا اراد ان يبول فاتى عزاز امن الارض بفتح العين ما صلب
واشتد منها من العزوز وهي الناقة الضخمة الاجمل التي لا يزال
بينهما الايمهد وانما يكون في اطرافها **اخذ عودا فنكت به حتى الارض حتى**
يبصر من التراب ثم بول فيه ليامن عود الرشاش عليه فينجسه والبول
البول يجد في الارض اللينة فلا يسيل ومتى سال قد يلوث رجله
وذيله ان لم يرفعه فان رفعه اذى الى تلطخه فيستحب فعل ذلك
لكل من بال **محمد** صلب قال النووي وهذا متفق عليه **وفي مراسيله**
والحارث بن ابي اسامة **عن طلحة بن ابي قنان** بفتح القاف والنون
العبدري مولاهم الدمشقي قال في التقريب كاصله مجهول ارسل عن ابي
ابي وهو هذا **مرسلا** وهو ابو قتان العبدري مولاهم قال ابن القطان
لم يذكر عبد الحق لهذا علة الا الارسال وطلحة هذا لا يعرف بغير هذا
وفي الميزان طلحة هذا لا يدري من هو تفرد عنه الوليد بن سليمان
كان اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه اي فكره **وتوضا وضوءه**
للصلاة اي توضا كما يتوضا للصلاة وليس معناه انه توضا حقيقة
الصلاة انما المراد توضا وضوءا شرعيا لا لغويا قال ابن حجر يحتمل ان يلوث
الا يتذكر اما الوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل اعضاء الوضوء
مع بقية الجسد ويحتمل الالتقاء بغسلها في الوضوء عن اعادته وعليه فيحتاج
الى تيقن غسل الجنابة في اول جزء وانما قدم على اعضاء الوضوء تشريفا لها
ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى والى الثاني ذهب
بعض قدماء الشافعية ونقل ابن بطال الاجماع على عدم وجوب الوضوء

مع الغسل وردبان مذهب داود ان الغسل لا يجزي عن الوضوء المحدث
في دن ه عن عايشة
كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضا اي غسل اعضاء الاربعة
بالنية ولما كان الوضوء لغويا وشرعيا دفع توهم ارادة الوضوء اللغوي
الذي هو مطلق النظافة بقوله **وضوءه للصلاة** احترازا عن الوضوء
اللغوي فيسن وضوء الجنب للنوم ويكره تركه ونقل ابن العربي عن
مالك والشافعي انه لا يجوز النوم به ورده ان اراد به نفي الحل المستوي
الطرفين فسلم والا فمن يقل بالاول من الشافعي اذا لم يقل هو ولا احد من محمله
بوجوبه ونوم المصطفى بغير وضوء وهو جنب يقرض صحة الخبر به لبيان
الجواز وحكمة الوضوء تخفيف الحدث سيما ان قلنا يجوز تفرق الغسل فينوي
فترتفع الحدث عن تلك الاعضاء وبوبه ما رواه ابن ابي شيبة باسناد
قال ابن حجر رجاله ثقات من شداد رفعه اذا اجنب احدكم من الليل
ثم اراد ان ينام فليتوضا فانه نصف غسل الجنابة وقيل حكمته انه
احد الطهارتين وعليه فيقوم التيمم مقامه وقد روي البيهقي باسناد
قال ابن حجر حسن عن عايشة كان اذا اجنب فاراد ان ينام توضا
او تيمم اي عند فقد الماء وقيل حكمته انه ينشط الى العود والغسل
ونقل ابن دقيق العيد عن نص الشافعي ان مثل الجنب الحايض بعد
الانقطاع ونبه ندب التنظف عند النوم قال ابن الجوزي
وحكمته ان الملايكة تبتعد عن الوسخ والريح الكريه بخلاف الشياطين
واذا اراد ان يأكل او يشرب وهو جنب غسل يديه ثم يأكل ويشرب
لان اكل الجنب بدون ذلك يورث الفقر كما جاء في خبر الديلمي عن شداد
بن اوس مرفوعا ثلاثة تورث الفقر اكل الرجل وهو جنب قبل ان يغسل
يديه وقياعه عريان بلا ميزر وستره والمراة تشتر زوجها في وجهه **دت**
وعن عايشة قال البيهقي رجاله ثقات وفي الميزان عن ابن عدي منكر
كان اذا اراد ان ينام او اكل اغسل يديه من نسايه اي يلتقي بشرتها بشرته
قال الحراني المباشرة التقاء البشرتين عمدا وليس المراد هنا الجماع فقط **وناك**
حديقة امرها ان تنزع بالاراك تنعم لان الاذى وفي رواية تاثر
بمعجمة وثاءين قال القاضي كالبرد وبي الصواب فان المرة لا تدخل في التا
ولعل الاتقام من تحريف بعض الرواة وفي المفصل انه خطا لكن قيل انه
صحيح في والمراد امرها بعقد ازارها في وسطها بستر ما بين سرتها وركبتها
كالسراويل ونحوه اي يضاجعها وبس بشرتها وتس بشرته للامن حينيذ